Document: EB 2022/135/R.11
Agenda: 7(b)(i)
Date: 15 March 2022
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

استعراض مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

مذكرة إلى ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Alvaro Lario
نائب الرئيس المساعد
كبير الموظفين والمراقبين الماليين
دائرة العمليات المالية
رقم الهاتف: 2403 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.lario@ifad.org

Advit Nath
المدير والمراقب المالي
شعبة المراقب المالي
رقم الهاتف: 2829 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

Allegra Saitto
مديرة الإبلاغ المالي والتمويل المؤسسي
رقم الهاتف: 2405 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

مالك الساحلي
كبير موظفي الإدارة المالية
دائرة العمليات المالية
رقم الهاتف: 2545 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: m.sahli@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والثلاثون بعد المائة

روما، 25-27 أبريل/نيسان 2022

للاستعراض

موجز تنفيذي

1- تهدف هذه الوثيقة إلى تزويد المجلس التنفيذي بتحديث عن مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مع التركيز على الأثر الإنمائي للبرنامج، والتحديات الرئيسية وتقدير التكلفة التي يتحملها الصندوق.

2- وقرر مجلس محافظي الصندوق أن يشارك الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في دورته العشرين في فبراير/شباط 1997. وأسفرت هذه المشاركة عن تخفيف عبء الديون عن 35 بلدا مؤهلا للبرنامج، بمبلغ إجمالي قدره 510 ملايين دولار أمريكي حتى نهاية التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق في عام 2021.

3- وبينما ساعدت مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون البلدان المؤهلة على تخفيف عبء ديونها بدرجة كبيرة، وبالتالي إعادة توجيه الموارد نحو الحد من الفقر، فإنه لا تزال هناك تحديات رئيسية:

(1) تعاني العديد من البلدان التي وصلت بنجاح إلى "نقطة الإنجاز" الخاصة بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الآن من تدهور حالة ديونها، وتزيد اقتراضها العام لمواجهة أزمة كوفيد-19 وتنوع مصادر تمويلها لتشمل ديونا أقل تيسيرية.

(2) وصلت ثلاثة من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المؤهلة - إريتريا والصومال والسودان – إلى مراحل مختلفة من المبادرة، وتشير التقديرات إلى أن مبلغ تخفيف عبء الديون في المستقبل يبلغ نحو 155 مليون دولار أمريكي، لفترة استهلاك من المقرر أن تستمر حتى عام 2040.

4- وقد تيسرت مشاركة الصندوق القوية في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من خلال الوصول إلى الصندوق الاستئماني لتخفيف عبء الديون الذي تديره مجموعة البنك الدولي منذ عام 2006 والذي يُمول بدوره من تبرعات الدول الأعضاء. وقد أتاح الوصول إلى الصندوق الاستئماني لتخفيف عبء الديون للصندوق الدولي للتنمية الزراعية تغطية ثلثي استحقاقات تخفيف عبء الديون الإجمالية للبلدان عند وصولها إلى نقطة الإنجاز. غير أن مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون كان لها آثار كبيرة من حيث التكلفة، حيث جرى تحميل مبلغ تخفيف عبء الديون على موارد التجديد الأساسية (46 في المائة من إجمالي مبلغ تخفيف عبء الديون المقدم) بسبب عدم وجود تعويضات إضافية كاملة من الأعضاء.

5- وفي الوقت نفسه، واصل الصندوق تنفيذ برنامج للقروض والمنح على أساس تعويض كامل متوقع من الدول الأعضاء. وخففت مؤسسات مالية دولية أخرى بشكل فعال مخاطر النقص المؤقت في التعويضات من خلال ترتيبات أكثر إلزاما بشأن مساهمات مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتي (1) أُدرجت في الدعوة إلى تقديم مساهمات جديدة من المانحين وقت تجديد الموارد، و/أو (2) كانت تُدفع أولا بأول عند حلول مواعيد الاستحقاق.

6- وكان الصندوق مشاركا ملتزما في العملية الطوعية لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون منذ بدايتها. ويدعم الصندوق بقوة المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهي أنه ينبغي تنسيق الإجراءات بين جميع الدائنين المعنيين، بمشاركة واسعة ومنصفة.

7- والإدارة على استعداد لاستكشاف خيارات مع البلدان المانحة للصندوق لتمويل تخفيف عبء الديون في المستقبل بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بطريقة تحمي الاستدامة المالية للصندوق وقدرته على الصرف. ومن شأن ذلك أن يسمح للصندوق بمواصلة دعمه الحاسم للبلدان الأشد فقرا والأكثر مديونية في الاستجابة لجائحة كوفيد-19 وفي جهود التعافي الأوسع نطاقا التي تنطوي على زيادة الوصول إلى موارد ميسرة جديدة، بما في ذلك المنح.

أولا- مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

1- تمثل المبادرة المعززة لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون[1] إطارا فريدا ومتفقا عليه دوليا لتخفيف عبء الديون عن البلدان المنخفضة الدخل، على الرغم من أن مشاركة الدائنين ما زالت طوعية. وفي هذا السياق، وافق المجتمع الدولي على تعزيز الروابط بين تخفيف عبء الديون والحد من الفقر. وأدت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومؤسسات تمويل التنمية دورا حاسما في هذه المبادرة.

2- وأكبر الدائنين المتعددي الأطراف، وفقا لحصتهم في التكلفة الإجمالية لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، هم مجموعة البنك الدولي؛ ومجموعة البنك الأفريقي للتنمية؛ وصندوق النقد الدولي؛ ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية؛ والاتحاد الأوروبي/البنك الأوروبي للاستثمار؛ ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي؛ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

3- ويعد تخفيف عبء الديون جزءا من استراتيجية شاملة للحد من الفقر تركز على تعزيز القدرات المؤسسية، ومعدل نمو أعلى، وبرامج اجتماعية موجهة على نحو أفضل. وبالتالي، ارتبط تخفيف الديون بالتقدم المحرز في إعداد وتنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر، التي يجري تصميمها بدافع قطري وإعدادها بمشاركة واسعة من المجتمع المدني.

4- ومن خلال مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يعفي جميع المقرضين المشاركين نسبة من الدين على أساس مبدأ الدفع أولا بأول، وذلك بعد تحقيق إصلاحات اقتصادية مرضية. ولا يُقصد بالمبادرة أن تكون آلية لتسوية المتأخرات. وبدلا من ذلك، فإن الشروط المسبقة لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون هي: (1) تطبيع العلاقات مع الدائنين، بما في ذلك تسوية المتأخرات المستحقة للدائنين المتعددي الأطراف؛ (2) تأمين الموارد اللازمة للدائنين لتمويل حصتهم من تكلفة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

5- وكان مجلس محافظي الصندوق قد وافق، في دورته العشرين في فبراير/شباط 1997، على مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون كعنصر في الإطار الأوسع لسياسة الصندوق لإدارة الشراكات مع البلدان التي عليها متأخرات لدى الصندوق أو التي تواجه مخاطر التأخر في السداد نتيجة أعبائها المتعلقة بخدمة الدين.[2] وفوّض مجلس المحافظين للمجلس التنفيذي صلاحية الموافقة على تخفيف الديون المطلوبة من الصندوق، على أساس كل بلد على حدة، في إطار الجهود الشاملة لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وخفضها إلى مستويات يمكن تحملها.

6- ومنذ إنشاء مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، أدت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومؤسسات تمويل التنمية دورا رائدا في تخفيف عبء الديون وتمكين البلدان المتلقية من زيادة نفقاتها المتعلقة بالحد من الفقر. وحتى نهاية يوليو/تموز 2019،[3] شارك في المبادرة أكثر من 99 في المائة من الدائنين المتعددي الأطراف، مرتبين حسب حصتهم في التكلفة الإجمالية لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

7- وللتأهيل لتخفيف عبء الديون بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يتعين على البلد أن يفي بشروط صارمة بشأن الأهلية.[4] وحتى الآن، قدم الصندوق تخفيفا من خدمة الديون إلى 35 من أصل 38 بلدا

---

[1] أُطلقت مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في عام 1996 وتعززت في عام 1999 لتقديم تخفيف أوسع وأعمق وأسرع للديون.

[2] الوثيقتان EB 96/59/R.73 وGC 20/L.6، والقرار 101/د-20.

[3] مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون - تحديث إحصائي، أعده خبراء صندوق النقد الدولي واكتمل في 30 يوليو/تموز 2019.

[4] https://www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/hipc. للتأهيل لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يجب على البلد:

مؤهلا،[5] 30 منها في أفريقيا جنوب الصحراء. وشارك الصندوق بنشاط، من خلال مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، في الحد من عبء الدين العام في هذه البلدان الخمسة والثلاثين المنخفضة الدخل التي وصلت إلى ما بعد نقطة الإنجاز، مما أتاح لها الحصول على موارد جديدة لتمويل التنمية وزيادة الإنفاق على مكافحة الفقر.[6]

8- وفي إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يقدم الصندوق تخفيفا للديون عندما يصل بلد ما إلى مراحل رئيسية معينة. وأدى ذلك إلى تخفيض ما يصل إلى 100 في المائة من التزامات خدمة الدين نصف السنوية لذلك البلد المستحقة للصندوق (أصل المبلغ ورسوم الخدمة ومدفوعات الفائدة)، عند استحقاق هذه الالتزامات.

9- ويجري تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون عندما يصل البلد إلى المراحل الرئيسية التالية، التي تتولى مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي رصدها عن كثب.

(1) **نقطة ما قبل القرار**: تقوم مجموعة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي برصد أداء البلدان للتحقق من أن متأخراتها جرت أو ستجري تسويتها وأن هناك إصلاحات جارية على مستوى الاقتصاد الكلي.

(2) **نقطة القرار**: تقوم مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي باستعراض أوضاع الاقتصاد الكلي في البلد، وإذا تبين أنها مرضية، يعلنان عن الوصول إلى نقطة القرار، وحينها يُحدد مبلغ تخفيف الدين. وتحدد عدة افتراضات، مثل عامل الخصم وعامل التخفيض الموحد،[7]عند نقطة القرار.

وفي بعض الأحيان، يجري توفير تخفيف مؤقت للديون في الفترة بين نقطة القرار ونقطة الإنجاز، بعد الفحص والتأييد من مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ويجري إعلان نقطة القرار بعد مشاورات بين جميع الدائنين، بما في ذلك نادي باريس والمؤسسات المالية الدولية. ويوافق جميع الدائنين المشاركين على الالتزام بتخفيض ديون البلد المؤهل إلى مستوى يمكن تحمله وتقاسم عبء تسوية الديون.

(3) **نقطة الإنجاز:** يُقدّم مبلغ تخفيف الديون.

10- ويبين الشكل 1 أدناه أن الحيز المالي الذي أوجده تخفيف عبء الديون سمح للصندوق بتقديم تمويل إنمائي إضافي إلى البلدان المؤهلة. وتحقق هذا الدعم من خلال سلسلة من المنح والقروض بمستويات كبيرة من التيسير. ومنذ إنشاء المبادرة، قدّم الصندوق 1.1 مليار دولار أمريكي إلى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في

---

(1) أن يكون في حالة ديون لا يمكن تحملها بعد تطبيق الآليات التقليدية لتخفيف عبء الديون تطبيقا كاملا (مثل تطبيق شروط نابولي بموجب اتفاق نادي باريس)؛

(2) أن يكون مؤهلا فقط للحصول على مساعدة بشروط تيسيرية للغاية من المؤسسة الدولية للتنمية ومن الصندوق الاستئماني للحد من الفقر والنمو التابع لصندوق النقد الدولي؛

(3) أن يكون لديه سجل حافل من الإصلاحات والسياسات السليمة من خلال البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي؛

(4) أن يكون لديه سجل حافل من الإصلاحات وأعد وثيقة استراتيجية للحد من الفقر تشمل مشاركة المجتمع المدني.

[5] يرجى الرجوع إلى الملحق الأول للاطلاع على قائمة الدول الأعضاء المشاركة في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بحسب المرحلة.

[6] وفقا لتحديث إحصائي صادر عن صندوق النقد الدولي بشأن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون (أغسطس/آب 2019)، بلغت نفقات الحد من الفقر (7.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) ما يقرب من أربعة أضعاف مدفوعات خدمة الدين (1.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2017.

[7] يعرّف صندوق النقد الدولي "عامل الخفض المشترك" على أنه مستوى تخفيف الديون اللازم لإعادة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى حالة الديون التي يمكن تحملها على افتراض مشاركة جميع الدائنين في المبادرة.

الفترات الواقعة بين نقاط القرار ونقاط الإنجاز لكل منها (وكانت أولى نقاط القرار هذه في عام 2000 وأما نقطة الإنجاز ذات الصلة فكانت في عام 2015). ومنذ عام 2000، تمكن الصندوق من تقديم ما مجموعه 6.3 مليار دولار أمريكي لتمويل البلدان التي استفادت من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (2 مليار دولار أمريكي في شكل منح و4.3 مليار دولار أمريكي في شكل قروض تيسيرية).

الشكل 1

الموارد المالية مقابل تخفيف عبء الديون المقدمة إلى البلدان التي وصلت إلى مرحلة ما بعد نقطة الإنجاز

حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2021

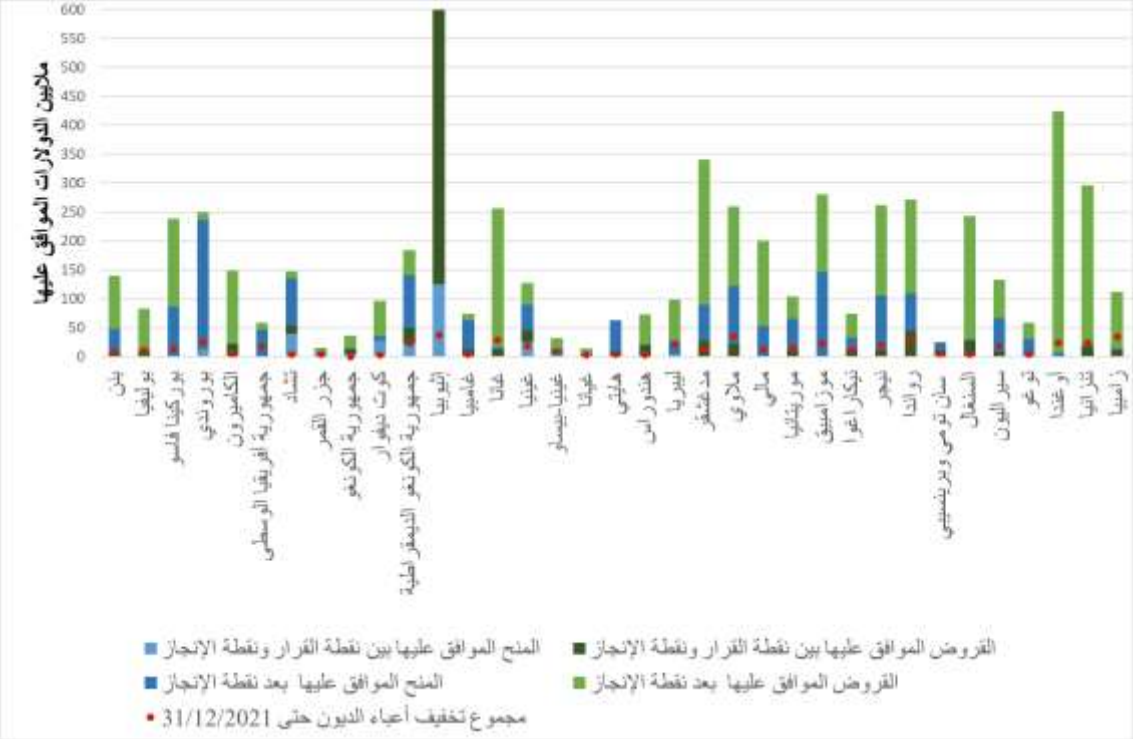

11- وتحققت آخر نقطة إنجاز في عام 2012؛ ولا يزال يتعين على ثلاثة بلدان إنهاء مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون: إريتريا والصومال والسودان. وعلى مدى العامين الماضيين، وصل الصومال والسودان إلى نقطة القرار مع الدائنين من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف:

(1) لن يبدأ تخفيف أعباء ديون الصومال إلا عند نقطة الإنجاز، الذي تتوقع مجموعة البنك الدولي/صندوق النقد الدولي حاليا أن يكون في عام 2023. ووصل الصومال إلى نقطة القرار في مارس/آذار 2020. ولم يوافق الصندوق حتى الآن على نقطة القرار لتخفيف أعباء ديون الصومال حيث لا يزال يتعين على الصومال تسوية بعض المتأخرات.

(2) حصل السودان على موافقة المؤسسة الدولية للتنمية ومجموعة البنك الأفريقي للتنمية على نقطة القرار في عام 2021 واستفاد من إمكانية التخفيف المؤقت لعبء الديون. غير أن هذا التخفيف قيد إعادة التقدير حاليا بعد التطورات السياسية الأخيرة في البلد، ولا تزال الموافقة على نقطة القرار صالحة.

12- وتخضع نقطة القرار للصومال[8] والسودان الآن لموافقة المجلس التنفيذي للصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، وصل بلد مؤهل بالفعل لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهو إريتريا، إلى نقطة ما قبل القرار. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من عدم أهلية زمبابوي على أساس قائمة البلدان المستحقة حصريا[9] المتفق عليها بين الدائنين المتعددي الأطراف، فإنها تواجه حالة ديون لا يمكن تحملها وهناك مؤشرات حديثة من مجموعة البنك الدولي تفيد بأهلية "استثنائية" محتملة.[10]

13- وكان الصندوق مشاركا ملتزما في عملية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون منذ إنشائها. ويعزز هذا الالتزام الطوعي أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون - وهو توقع تنسيق الإجراءات بين جميع الدائنين المعنيين، بمشاركة واسعة ومنصفة.[11] ولكن لا يوجد أي شرط رسمي يلزمهم بالقيام بذلك.

ثانيا- مساهمة الصندوق المالية في تنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

14- دفعت تعبئة الموارد لتخفيف عبء الديون للبلدان الخمسة والثلاثين[12] المشاركة في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الصندوق إلى أن ينشئ، في شباط/فبراير 1998، صندوقا استئمانيا خاصا بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون من أجل تخفيف عبء الديون.

15- وبالإضافة إلى ذلك، حصل الصندوق، منذ عام 2006، على دعم قوي من المانحين للصندوق الاستئماني الذي تديره مجموعة البنك الدولي. وقد سمح هذا الدعم للصندوق بتغطية ما يصل إلى ثلثي الاستحقاقات الإجمالية لتخفيف عبء الديون للبلدان عند نقطة الإنجاز.

16- وفي نهاية ديسمبر/كانون الأول 2021، كان الصندوق الاستئماني لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ممولا من:

(1) الموارد الأساسية للصندوق إلى ما يقرب من نصف التكلفة الإجمالية لتخفيف عبء الديون (46 في المائة)؛

(2) الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون،[13] الذي غطى، منذ عام 2006، ثلثي استحقاقات البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

(3) مساهمات الدول الأعضاء وغيرها من المانحين في الصندوق الاستئماني لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التابع للصندوق كمبالغ مخصصة لتخفيف عبء الديون لبلدان معينة من البلدان الفقيرة

[8] رهنا بتسوية المتأخرات مع الصندوق.

[9] في عام 2006، اتفقت مجموعة البنك الدولي/صندوق النقد الدولي، جنبا إلى جنب مع الدائنين الثنائيين والمتعددي الأطراف الآخرين، على قائمة البلدان المستحقة حصريا المؤهلة لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بعد استيفاء الشروط المسبقة.

[10] نص تقرير التجديد العشرين لموارد المؤسسة الدولية للتنمية المقدم من المديرين التنفيذيين للمؤسسة الدولية للتنمية إلى مجلس المحافظين على أنه "تم الإبقاء على إمكانية تأهيل زمبابوي للانضمام إلى مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في عملية البلدان المستحقة حصريا ذات الصلة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويجري النظر في خيارات إعادة مشاركة زمبابوي، بما في ذلك عبر مسار البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومسار غير البلدان الفقيرة المثقلة بالديون."

[11] قرر مجلس المحافظين في دورته الثالثة والعشرين في فبراير/شباط 2000، بموجب القرار 117/د-23، أن يشارك الصندوق مشاركة كاملة في المبادرة المعززة لتخفيف الديون.

[12] من أصل 38 بلدا مؤهلا لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

[13] على النحو المتفق عليه في اجتماع المعلومات والتمويل الخاص بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الذي عقد في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

المثقلة بالديون أو كمبالغ غير مخصصة لتخفيف عبء الديون للبلدان المدرجة في برنامج البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

(4) دخل الاستثمار المحصل على موارد الصندوق الاستئماني.

الجدول 1

موارد تمويل الصندوق الاستئماني للبدان الفقيرة المثقلة بالديون

(التقديرات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، المبالغ معبرا عنها بملايين الدولارات الأمريكية)

	المبلغ	*النسبة المئوية*
الموارد الأساسية للصندوق من عام 1998 إلى عام 2021	249.3	46
مساهمات الأعضاء المقدمة حتى عام 2006	71.5	13
تحويل من الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون الذي تديره مجموعة البنك الدولي من عام 2006 إلى عام 2021	215.6	40
عائد الاستثمار	8.4	2
المجموع	**544.8**	**100**

17- وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، قدم الصندوق مبالغ لتخفيف الديون قدرها 510 ملايين دولار أمريكي (97 في المائة من إجمالي مبالغ تخفيف عبء الديون المقرر تقديمها) إلى 35 بلدا مؤهلا عند نقطة الإنجاز،[14] في حين أن مبالغ تخفيف عبء الديون في المستقبل الموافق عليها بالفعل للبلدان التي وصلت إلى نقطة الإنجاز تعادل 15.6 مليون دولار أمريكي. ووصل بلدان (الصومال والسودان) إلى نقطة القرار مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى، من المقرر أن يوافق عليهما المجلس التنفيذي، في حين أن بلدا واحدا (إريتريا) وصل عند نقطة ما قبل القرار.

18- ويشير الجدول أدناه إلى إجمالي مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون منذ إنشائها وحتى آخر عملية سداد، والمتوقع حاليا أن تتم في عام 2040 (تخفيف عبء الديون المقدم على أساس مبدأ الدفع أولا بأول بناء على جداول الاستهلاك الذي يستند إليه القرض). ويبلغ تخفيف عبء الديون للصومال والسودان 18 في المائة من إجمالي مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بسبب الحجم الكبير لحافظة الصندوق في السودان.

الجدول 2

مبالغ تخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بالقيمة الإسمية

(بحقوق السحب الخاصة وملايين الدولارات الأمريكية)

		حقوق السحب الخاصة	*دولار أمريكي*	
تخفيف الدين المقدم - البلدان التي وصلت إلى نقطة الإنجاز		**364.0**	**510.0**	
تخفيف عبء الديون في المستقبل				
البلدان التي وصلت إلى نقطة الإنجاز	*موافق عليها*	*11.1*	*15.6*	
البلدان التي وصلت إلى نقطة القرار	*للموافقة عليها*	*86.2*	*120.9*	*الصومال والسودان*
البلدان التي وصلت إلى نقطة ما قبل القرار	*للموافقة عليها*	*13.6*	*19.1*	إريتريا
المجموع الفرعي – تخفيف عبء الديون في المستقبل		**110.9**	**155.5**	
المجموع		**474.9**	**665.6**	

19- وقد حظى نجاح تنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في الصندوق، الذي انعكس في المستوى المتقدم للغاية لتخفيف عبء الديون (تخفيف 97 في المائة من إجمالي عبء الديون المقدمة من الصندوق)،

[14] انظر الملحق الثاني.

بدعم من المساهمات القوية للأعضاء، ومن خلال الموارد المباشرة والخارجية المقدمة لتغطي نسبة تراكمية قدرها 53 في المائة من إجمالي تكاليف تخفيف عبء الديون، وتعبئة الموارد الأساسية للصندوق.

20- وعلى الرغم من ذلك، فإن مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تؤدي إلى تحميل مبالغ تخفيف عبء الديون على موارد التجديد الأساسية[15] بسبب مدفوعات التعويض غير الملزمة من الأعضاء. وفي الوقت نفسه، واصل الصندوق تنفيذ برنامج للقروض والمنح على أساس التحقق المتوقع لهذا التعويض. وخففت المؤسسات المالية الدولية الأخرى بشكل فعال مخاطر فترة العجز بين التعويضات المتوقعة والمستلمة من خلال ترتيبات أكثر إلزاما بشأن المساهمات الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتي جرى (1) إدراجها في الدعوة لتقديم مساهمات جديدة من المانحين في وقت تجديد الموارد، و/أو (2) دفعها على أساس الدفع أولا بأول عند حلول مواعيد الاستحقاق.

21- وبالإضافة إلى ذلك، زادت التكلفة الإجمالية لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون زيادة كبيرة بمرور الوقت،[16] وتُستخدم موارد الصندوق الاستئماني الخاص بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الوقت الحاضر بالكامل لتغطية مبالغ تخفيف عبء الديون الموافق عليها بالفعل. ولذلك، فإن موارد الصندوق الاستئماني الخاص بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لن تكون كافية لتلبية متطلبات التمويل الخاصة بالحالات الجديدة التي تنطوي على تخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بالنسبة للبلدان التي لم تصل حتى الآن إلى نقطة الإنجاز و/أو نقطة القرار[17] مع الصندوق.

22- ويقدر مبلغ تخفيف عبء الديون في المستقبل للبلدان التي وصلت إلى نقطة القرار بنحو 155.5 مليون دولار أمريكي. وسيتم توفير هذا المبلغ على أساس جدول الاستهلاك الأساسي المتوقع أن يستمر حتى عام 2040. ويقدر التعويض من الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون الذي تديره مجموعة البنك الدولي بمبلغ 103.7 مليون دولار أمريكي، مما يترك رصيدا قدره 51.8 مليون دولار أمريكي يتعين تغطيته. وإذا لم تلب احتياجات التمويل هذه بطريقة أخرى، سيتعين تمويلها من الموارد الأساسية للصندوق. وسيؤدي ذلك إلى انخفاض في رأس مال الصندوق وبالتالي انخفاض في قدرة الصندوق المالية والتزاماته القصيرة الأجل.[18]

23- ولذلك، من أجل تجنب مساهمة الصندوق بلا داع في عبء ديون البلدان الفقيرة وتخصيص المزيد من الموارد للقضاء على الفقر الريفي أيضا، أصبح الحصول على مزيد من الدعم من المانحين ضروريا. وعندئذ فقط يمكن أن يشارك الصندوق بنجاح في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى جانب الجهود الدولية الأخرى.

24- وعقب مناقشات بشأن هذه الوثيقة، ستزود الإدارة لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي بتحليل مفصل للآثار المالية إذا لم ترد التعويضات، وستستكشف مع الأعضاء الخيارات المتاحة لتعبئة دعم إضافي.[19]

---

[15] خلال الفترة 1998-2006، جرت تغطية مشاركة الصندوق في تخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من الموارد الأساسية للصندوق بما مجموعه 70 مليون دولار أمريكي.

[16] بيان رئيس الصندوق في الاجتماع السنوي لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في دبي (سبتمبر/أيلول 2003): "تشير التقديرات إلى أن التكلفة الأولية لمشاركة الصندوق تبلغ حوالي 469 مليون دولار أمريكي بقيمة حالية قدرها 308 ملايين دولار أمريكي".

[17] الصومال والسودان عند نقطة القرار.

[18] إن استيعاب حصة الصندوق من تخفيف عبء الديون، على مر السنين، محايد من حيث التدفق النقدي لأن الأموال تُحول من الصندوق إلى الصندوق الاستئماني الخاص بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وبعد ذلك، تُعاد الأموال إلى الصندوق بناء على جداول الاستهلاك.

[19] يمكن أن تتمثل الخيارات في الاحتياطي المخصص من الموارد المتاحة لبرامج التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، أو الاحتياطيات التي سيتم الاتفاق عليها في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، أو تمويل آخر استنادا إلى الموارد التكميلية.

ثالثا- القدرة على تحمل الديون: التحديات المتبقية والديناميات المستقبلية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي وصلت إلى ما بعد نقطة الإنجاز

25- **تطور الديون في البلدان التي شاركت في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.** تهدف المبادرة إلى خفض أرصدة الديون وخدمات الديون للبلدان المؤهلة والسماح لها بتحرير حيز مالي من أجل تنمية أكثر استدامة بما في ذلك القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل. وفي الوقت نفسه، لا يزال الحفاظ على مسار مستدام للقدرة على تحمل الديون ما بعد نقطة الإنجاز مصدر قلق.[20] وشهدت بلدان عديدة تدهور حالة ديونها وتواجه خطر الوصول مرة أخرى إلى مديونية حرجة، وقد تفاقم هذا الوضع بسبب عواقب الجائحة الحالية.[21]

26- ويبين الشكل التالي تطور حالة المديونية الحرجة في البلدان بعد الوصول إلى نقطة الإنجاز. ومخاطر المديونية الحرجة منخفضة لحوالي 6 في المائة فقط من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي وصلت إلى مرحلة ما بعد نقطة الإنجاز؛ وتواجه نسبة 46 في المائة مخاطر عالية من المديونية الحرجة أو هي في حالة مديونية حرجة بالفعل؛ ولا تزال نسبة 82 في المائة من البلدان التي تواجه مخاطر متوسطة من المديونية الحرجة (49 في المائة من مجموع البلدان المعنية) معرضة بشدة لتدهور حالة مديونيتها.

الشكل 2
حالة المديونية الحرجة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي وصلت إلى ما بعد نقطة الإنجاز في الصندوق
في يناير/كانون الثاني 2022

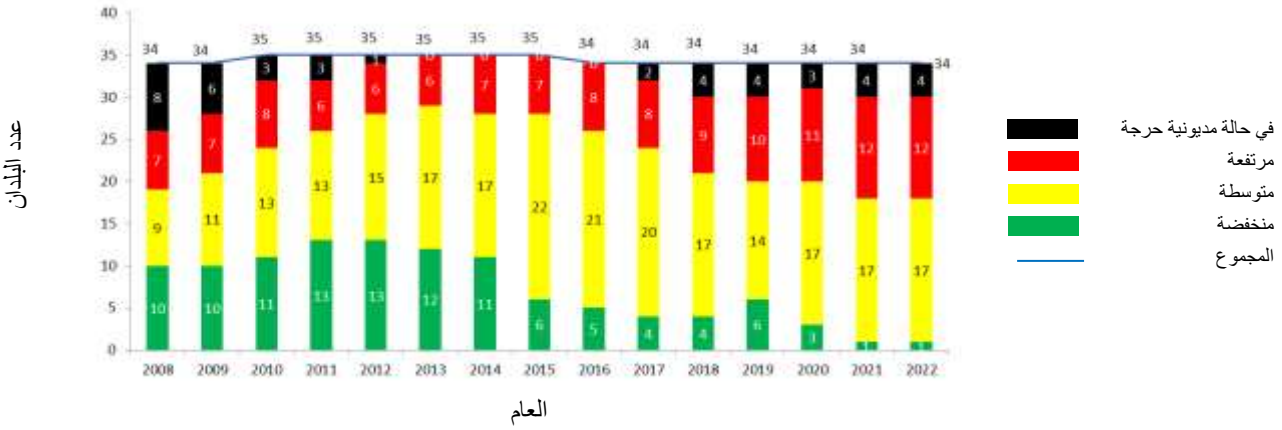

27- وتسعة عشر من أصل 35 بلدا التي وصلت إلى ما بعد نقطة الإنجاز هي من البلدان المنخفضة الدخل التي تواجه خطر زيادة اقتراضها العام لتجاوز أزمة كوفيد-19. وفي هذه الحالة، تجد هذه البلدان صعوبة أكبر في خدمة ديونها العامة وسدادها، التي كانت آخذة في الازدياد بالفعل قبل انتشار الجائحة. وقد وصل هذا الدين الآن إلى 61 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بسبب زيادة الإنفاق المالي، المسموح به بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتحول نحو ديون أقل تيسيرية، بما في ذلك التمويل القائم على السوق.

[20] بسبب الحيز المالي الذي أتاحه تخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بدأ العديد من البلدان التي وصلت إلى ما بعد نقطة الإنجاز في استكشاف الاقتراض بشروط غير تيسيرية من أسواق رأس المال أو المانحين غير التقليديين لتمويل برامج التنمية الوطنية في الحالات التي لم تكن فيها الموارد المقدمة بشروط تيسيرية متاحة بكميات كافية.

[21] انخفاضات حادة في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات إلى جانب انخفاض تدفقات التحويلات والاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة.

28- ومن المتوقع إلا تتعافى القدرة على خدمة المستويات العالية من الدين العام وسداده إلا بشكل بطيء، مما يجعل من الضروري أن يواصل الصندوق دعم هذه البلدان من خلال استجابتها لكوفيد-19 وجهود التعافي[22] الأوسع نطاقا. وينبغي أن يعرض عليها الصندوق حجما أكبر من الموارد الميسرة الجديدة، بما في ذلك المنح.

رابعا- الاستنتاج

29- لا يعتمد نجاح مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على مشاركة جميع الدائنين فحسب، بل يعتمد أيضا على جهود البلدان المَدينة المتعلقة بإدارة الديون. ولا يزال الصندوق ملتزما بالمشاركة في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والانضمام إلى العمل المنسق والمنصف لجميع الدائنين المعنيين.

30- وخلال المناقشات الأخيرة بشأن التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، شدد الأعضاء على أهمية توفير موارد ميسرة للمقترضين من الصندوق من أجل الاستجابة لاحتياجات التمويل الكبيرة الناتجة عن الجائحة مع: (1) الحفاظ على قدرة البلدان على تحمل الديون؛ (2) ضمان التزام الصندوق النشط بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ (3) الحفاظ على الاستدامة المالية للصندوق.

31- وفي هذا الصدد، سيكون استمرار دعم الأعضاء أساسيا للسماح للصندوق بما يلي: (1) الوفاء بالتزامه بالمشاركة في إطار تخفيف وإدارة عبء الدين العالمي للمؤسسات المالية الدولية، بعد أن يؤكد استدامته المالية؛ (2) الحفاظ على قدرة الصندوق على أن يؤدي دورا معاكسا للدورة الاقتصادية دون خلق عبء ديون إضافي على البلدان المؤهلة لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

32- وستقدم الإدارة إلى المجلس التنفيذي توصية تفيد بأن الصندوق يدعم الصومال[23] والسودان في الوصول إلى نقطة القرار بمجرد استيفاء معايير الأهلية لكل منهما: بالإضافة إلى ذلك، الإدارة مستعدة لاستكشاف خيارات مع المانحين للصندوق لتمويل تخفيف عبء الديون بطريقة تحمي الاستدامة المالية للصندوق وكذلك برمجته الملتزمة وقدرته على الصرف.

---

[22] وفقا لتقرير مجموعة البنك الدولي/صندوق النقد الدولي الصادر في يناير/كانون الثاني 2020 بعنوان " The Evolution of Public Debt Vulnerabilities in Lower Income Economies "، تقدر احتياجات التمويل الخارجي في البلدان المنخفضة الدخل بحلول نهاية السنة المالية 2025 بنحو 429 مليار دولار أمريكي. ومن المقدر كذلك أنه من أجل العودة إلى التقارب مع الاقتصادات المتقدمة، ستحتاج البلدان المنخفضة الدخل إلى مبلغ إضافي قدره 310-376 مليار دولار أمريكي.

[23] لم يوافق الصندوق حتى الآن على تخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون عند نقطة القرار، حيث يتعين على الصومال تسوية متأخرات تقدر بحوالي 6 ملايين دولار أمريكي.

الدول الأعضاء المشاركة في المبادرة المعززة لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بحسب المرحلة

1- بموجب إطار مجموعة البنك الدولي/صندوق النقد الدولي الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وصل ما يقرب من 92 في المائة من البلدان المؤهلة (35 من أصل 38) إلى نقطة الإنجاز، مستفيدة بالفعل من مساعدة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ووصل بلدان (الصومال والسودان) إلى نقطة القرار، في حين أن بلدا واحدا (إريتريا) لا يزال عند نقطة ما قبل القرار.

الجدول 1
الدول الأعضاء المشاركة في المبادرة المعززة لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بحسب المرحلة

البلدان التي وصلت إلى نقطة الإنجاز (35)	*البلدان التي وصلت إلى نقطة القرار (2)*	*البلدان التي وصلت إلى نقطة ما قبل القرار*
بنن	الصومال	إريتريا
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	السودان	
بوركينا فاسو		
بوروندي		
الكاميرون		
جمهورية أفريقيا الوسطى		
تشاد		
جزر القمر		
الكونغو		
كوت ديفوار		
جمهورية الكونغو الديمقراطية		
إثيوبيا		
غامبيا		
غانا		
غينيا		
غينيا بيساو		
غيانا		
هايتي		
هندوراس		
ليبريا		
مدغشقر		
ملاوي		
مالي		
موريتانيا		
موزامبيق		
نيكاراغوا		
النيجر		
رواندا		
سان تومي وبرينسيبي		
السنغال		
سيراليون		
توغو		
أوغندا		
جمهورية تنزانيا المتحدة		
زامبيا		

موجز لمبالغ تخفيف عبء الديون المقدمة من الصندوق إلى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بحسب البلد

حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021

البلدان التي وصلت إلى نقطة الإنجاز	*أصل المبلغ*	*الفائدة*	*المجموع*
بنن	4 568	1 643	6 211
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	5 900	1 890	7 790
بوروندي	14 507	3 149	17 656
بوركينا فاسو	6 769	2 668	9 437
الكاميرون	3 074	727	3 801
جمهورية أفريقيا الوسطى	9 563	2 935	12 498
تشاد	2 708	477	3 185
جزر القمر	1 682	287	1 969
الكونغو	0	99	99
كوت ديفوار	1 814	326	2 140
جمهورية الكونغو الديمقراطية	10 676	3 067	13 743
إثيوبيا	20 569	5 905	26 474
غامبيا	2 508	619	3 127
غانا	15 585	5 003	20 588
غينيا	11 202	2 168	13 370
غينيا بيساو	4 227	1 176	5 403
غيانا	1 526	299	1 825
هايتي	1 946	635	2 581
هندوراس	1 077	767	1 844
ليبريا	9 065	6 252	15 317
مدغشقر	7 810	2 096	9 906
ملاوي	20 371	4 446	24 817
مالي	6 211	2 431	8 642
موريتانيا	8 484	2 601	11 085
موزامبيق	12 521	3 905	16 426
نيكاراغوا	7 259	943	8 202
النيجر	11 016	2 812	13 828
رواندا	16 786	5 211	21 997
سان تومي	2 111	514	2 625
السنغال	2 247	882	3 129
سيراليون	10 956	2 351	13 307
جمهورية تنزانيا المتحدة	12 692	4 292	16 984
توغو	2 009	758	2 767
أوغندا	12 449	4 654	17 103
زامبيا	19 169	4 921	24 090
31 ديسمبر/كانون الأول، 2021 – حقوق السحب الخاصة	**281 057**	**82 909**	**363 966**
المجموع المعادل بالدولار الأمريكي	**394 050**	**116 241**	**510 291**